الجباية و تعبئة الادّخار: بعض المفاهيم النظرية

عاشور ثاني يامنة * و نصرالدين شريف**
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير -جامعة تلمسان-

ملخص المداخلة:

يعد حجم الاقتطاعات غير المباشرة في الدّول النامية أكبر من الاقتطاعات المباشرة، لكن ارتفاع ضريبة غير مباشرة أكثر فأكثر يكون لا محالة مصدر قويّ و دائم للتضخّم عن طريق التّكاليف. يعتبر هذا التضخّم أصلا من أهمّ الأسباب الّتي تعرقل مسار التّنمية في هذه البلدان. حتّى الآن لا يستوعب العديد من المشرّعين بأنّ الضّريبة غير المباشرة لم تعد تخدم مصالح الدّول النّامية بالرّغم من أنّ فهم هذه الحقيقة يكتسي أهميّة قصوى، من هنا تتحدّد جليّا أهداف هذه الورقة البحثية. إذن فالهدف يكمن في استبدال هذا المنطق و المتمثّل في سيطرة الضّرائب غير المباشرة على أنظمة الدّول النّامية بمنطق آخر يعطي الحقّ للضّريبة المباشرة أن تأخذ مكانتها هي الأخرى في هذه الأنظمة. يأخذ المنطق الجديد في الحسبان مجموعة الحقائق الّتي ترتكز عليها التّنمية الاقتصادية في هذه البلدان حيث تعتبر الضّريبة المباشرة بمثابة اللّغز الأكثر فعّالية لتحقيق تزايد نسبة الادّخار الّذي يكوّن إحدى العوامل الأساسية للتّنمية الاقتصادية. هكذا يبقى تكوين رأس المال مفتاح المشكل الّذي ينبغي أن تفكّر فيه هذه الدّول، فعلى الحكومات الوصول إلى نسب مرتفعة من الادّخار بالنّسبة إلى ما هو عليه في الوقت الحالي.

إنّ ضرورة البحث عن كيفية فرض ضريبة مثلى في البلدان النّامية يجعلنا نطرح الإشكالية التّالية:

- ما هو نوع الضّريبة الّذي يلائم أكثر الدّول النّامية و الّذي يسمح في نفس الوقت بتحرير ادّخار كاف يساعد على تعبئة أكبر حجم ممكن من الموارد؟

مقدّمـــة:

تختصّ الهياكل الضّريبية في البلدان المتطوّرة بسيطرة الضّرائب المباشرة على النّظام الضّريبي على العكس تلجأ الدّول النّامية ومن بينها الجزائر إلى الضّرائب غير المباشرة نظرا لبساطتها، سهولة جبايتها واتّساع وعائها. تمتلك البلدان الصّناعية المتقدّمة جهازا إنتاجيا ضخما يكفي لاستغلال مواردها المتاحة و لم تعد مشاكلها الرّئيسية تتمثّل في تكوين المدخّرات وفي تكوين الجهاز الإنتاجي بل تتمثّل في العمل على تشغيل هذا الجهاز الإنتاجي القائم مع استبعاد الآثار التضخّمية، أي تتمثّل في ضمان تحقيق توازن التّشغيل الكامل. يستلزم هذا الوضع في الظّروف الاقتصادية العادية أن تحلّ الرّغبة في تحقيق العدالة الضّريبية وفي رفع مستوى الاستهلاك محلّ الرّغبة في تكوين المدخّرات

وهي تلك الرّغبة الّتي تسيطر في مرحلة التّنمية. بامتلاك البلدان المتقدّمة اقتصادا متنوّعا يولّد دخلا قوميّا مرتفعا ودخلا فرديا متوسّطا مرتفعا أيضا فإنّ ذلك يقدّم أوعية واسعة ومتعدّدة للضّرائب، بشكل عام يقوم النّظام الضّريبي في البلدان المتقدّمة على جملة من المعايير تميّزه عن غيره وهي: ارتفاع الأهميّة النّسبية للضّرائب المباشرة، التوسّع في الضّرائب التّصاعدية، ارتفاع أهميّة الضّرائب العامّة وارتفاع المعدّل الضّريبي.

على غرار ذلك يعكس النّظام الضّريبي في البلدان المتخلّفة أو السّائرة في طريق النّمو البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان حيث تكمن مشكلتهم الرّئيسية أساسا في ضرورة تكوين الجهاز الإنتاجي اللاّزم لتشغيل الموارد المتاحة وهو أساس عمليّة التّنمية. لذا من الضّروري أن يعمل هذا النّظام على دعم سياسة التّنمية عن طريق المساهمة في تعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها نحو قطاعات منتجة وهو ما يتطلّب أساسا الحدّ من الاستهلاك وتكوين الادّخارات اللاّزمة لتمويل الاستثمارات. بصفة عامّة تطغي الضّرائب غير المباشرة على النّظام الضّريبي في البلدان النّامية حيث تشكّل هذه الضّرائب المورد الرّئيسي للإيرادات العامّة في هذه البلدان وهو ما تستلزمه طبيعة البنيان الاقتصادي فيها، فهناك تفضيل الضّرائب على الإنتاج والاستهلاك والتّصدير والاستيراد (الضّرائب غير المباشرة) على الضّرائب على الدّخل والثّروة (الضّرائب المباشرة) ذلك من

* أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان

** أستاذ محاضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان

ناحية نظرا لانخفاض الدّخول الفردية حيث يقع أغلبها دون حدّ الإعفاء من الضّرائب عليها ومن ناحية أخرى لتفادي ردود الأفعال الاجتماعية المرتبطة بالضّرائب المباشرة. كما يتميّز النّظام الضّريبي في البلدان النّامية بالاعتماد على الضّرائب النّوعية أكثر من الضّرائب العامّة ويمكن أن يفسّر اعتماد هذه البلدان على الضّرائب النّوعية بعاملين أحدهما مالي يعود إلى تخلّف الإدارة المالية في البلدان النّامية والآخر اقتصادي يعود إلى مستوى المعيشة بها. كذلك يقود انخفاض كلّ من مستوى الدّخل الوطني والدّخول الفردية في البلدان النّامية إلى عدم التوسّع في الضّرائب التّصاعدية ممّا يؤدّي إلى انخفاض المقدرة التّكليفية الوطنية والمقدرة التّكليفية الفردية. يؤكّد هذا الاتّجاه أيضا رغبة هذه البلدان وهي في مرحلة التّنمية في المحافظة على المدخّرات الخاصّة.

المبحث الأول: مستوى الضّريبة و تعبئة الادّخار

من الواضح أنّ تأثير الادّخار على الاقتصاد هو تأثير مزدوج، فمن جهة تحدث زيادة الادّخار الكلّي مع افتراض ثبات حجم الدّخل نقصا في حجم الاستهلاك، ومن جهة أخرى تعمل زيادة الادّخار على زيادة الوفرات من الأموال في سوق رؤوس الأموال، الأمر الّذي يمكّن المستثمرين من الحصول عليها بسهولة وغالبا بمعدّل منخفض للفائدة واستخدامها في خلق رؤوس أموال جديدة إذا توفّرت الفرص المربحة لذلك. ويرى A.Walras[1] وهو من كتّاب المدرسة الحدّية، أنّ الفرد يوزّع دخله بين وجهين من الإنفاق أحدهما لشراء السّلع الاستهلاكية والآخر لشراء رؤوس أموال جديدة، هذا الوجه الأخير هو الّذي يمثّل الادّخارات بينما يكوّن الوجه الأوّل الإنفاق الاستهلاكي، فحين يقرّر الفرد تقليل استهلاكه بمقدار معيّن من الدّخل فإنّ هذا الأخير يزيد في نفس الوقت من شراء رؤوس أموال جديدة.

الادّخار هو أوّلا الادّخار الإرادي، الادّخار الّذي تمّ بصفة حرّة و تلقائية و هو الّذي يقوم به الشّخص الّذي أراد بمحض إرادته ألاّ يستهلك جزءا من دخله. عندما تفرض الدّولة ضرائب أو تزيد من قيمتها فهي تخفّض في غالب الأحيان من استهلاك المكلّفين و من ثمّ فإنّ تخفيض الاستهلاك يعمل على تحرير ادّخار جديد، إلاّ أنّ هذا الأخير يعتبر ادّخار إجباري أي ادّخار مكره، وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ الدّولة سوف تحصل على أموال سمحت لها الضّريبة بجمعها[2].

السّؤال الّذي يطرح هنا هو معرفة ما إذا كان رفع مستوى الادّخار يمكن الحصول عليه عن طريق ثقل الضّغط الضّريبي، بعبارة أخرى **هل بإمكان الدّولة عند تحريرها لادّخار كلّي وكاف الإحلال محلّ المبادرة أو الادّخار الخاص** ؟ هذه الفكرة دافع عنها العديد من الكتّاب من بينهم N.Kaldor وR.Bird[3]، حيث برّروا رفع مستوى الادّخار العام عن طريق رفع العبء الضّريبي الّذي يسمح بتخفيض إجباري للاستهلاك وظهور ادّخار كلّي معتبر.

1-1- مستوى الضّريبة و الادّخار الخاص:

نؤمن بسهولة أنّ ثقل الضّريبة مصحوب بشدّة تصاعديتها من شأنه أن يخفّض حجم الادّخار الخاص، ويكون نقص الادّخار الخاص مساو لارتفاع النّاتج الضّريبي في حالة ما تمسّ الضّريبة فقط أجزاء الدّخل المخصّصة للادّخار. إنّ الاعتراف بهذا التّحليل يعني جهل تصرّفات الفئات الثريّة في البلدان المتخلّفة وكذا جهل حوافز الادّخار الخاصّة بهذه الفئات، ذلك أنّ أصحاب الدّخول المرتفعة لديهم ميل استهلاك مرتفع وغالبا لمّا يرتفع مستوى دخلهم ينقص ميل ادّخارهم، في هذه الحالة كلّ زيادة في الدّخول تغذّي الاستهلاك ولا تعطي مجالا لرفع الادّخار.

إنّ أصحاب الدّخول المرتفعة لديهم حوافز خاصّة وبدلا من خفض نفقاتهم الكمالية كالتخلّي عن الخدم مثلا أو الامتناع عن السّفر إلى الخارج فهم يقلّلون من ادّخاراتهم لأنّهم يسعون إلى الحفاظ على بقاء مستوى نفقاتهم سليم، بل و يلجئون إلى الادّخار السّلبي وأكثر من ذلك فقد يضحّون بهذا الادّخار وبهذا فهم يتخلّون عن تطوير احتياطاتهم الادّخارية. في مثل هذه المجتمعات يعتبر الادّخار كظاهرة استثنائية أو كتحويل للتصرّفات العادية للفئات الثريّة والمشبعة أساسا باعتبارات مظهرية وتفاخرية[4]

1Alain Samuelson , Les Grands Courants de la Pensée Economiques , 2ème édition O.P.U , 1993 p 272 .
2- Pierre Mendes - France , Epargne Volentaire et Epargne Forcée, Conférence faite le 2 Décembre 1952, p 205.
3- Thèse de Doctorat, Fiscalité et Développement, Eléments D'analyse et de Politique Fiscale, présentée par Boussetta Mohammed , Septembre 1981 p 103 .
4- E.Ganngé, le financement du developpement Economique, P.U.F, Paris 1969, p 115

لا يستطيع فعل الادّخار أن يتأكّد أمام هذه العادات التّبديرية وهذه التصرّفات الغير اقتصادية[5]، كذلك لا يبدو أنّ للجهاز الضّريبي تأثير حقيقي على مثل هذه العادات والتصرّفات. إنّ ثقل الضّريبة لا يقلّل من الادّخار الخاص بما أنّ هذا الادّخار في الأصل غير موجود وإن وجد فهو ضعيف جدّا، ومن هنا نقول أنّه لا يوجد تضارب بين سياسة ضريبية تبحث عن وفرة الحصيلة والتّعبئة الفعّالة للادّخار العام.

1-2- مستوى الضّريبة و الادّخار العام:

يتعلّق الأمر هنا باختيار حلول أخرى الّتي تعمل على زيادة أو رفع مستوى الضّريبة حتّى تتمكّن الدّولة من تحرير ادّخار عمومي معتبر. عن طريق أثر الإحلال تستطيع هذه الأخيرة تدارك النّقص الملحوظ في الادّخار الخاص، فتقوم بتخفيض إجباري للاستهلاك والّذي يتمّ بواسطة ثقل الضّريبة. يجب إذن رفع التّكلفة الضّريبية بشكل يحرّر فائض في الميزانية يسمح للدّولة بالحصول على وسائل التّمويل الكافية. يؤكّد R.Good[6] بأنّ الدّولة المتخلّفة والمصمّمة على تفادي الرّكود أكثر ممّا تبحث عن تفادي التضخّم يجب عليها إيجاد الوسائل الّتي تحصل بها على إيرادات ضريبية مهمّة ومتزايدة.

لكن المشكل الّذي يطرح هو معرفة ما إذا كانت زيادة التّكلفة الضّريبية لا تؤدّي إلى الزّيادة في الاستهلاك الكلّي بنسبة أكبر من التّخفيض أو الإقلال من الاستهلاك الخاص معظّمة بذلك الاستهلاك الكلّي على حساب الادّخار الكلّي

أ – أثر الزّيادة في الضّرائب:

يتوقّف الأثر الصّافي لرفع الضّرائب على الاستهلاك الكلّي على ميل الاستهلاك(*) بالنّسبة للقطاع الخاص والعام، ففي الحالة الّتي يكون فيها ميل الادّخار(**) لدى الحكومة مرتفع عن ميل الادّخار عند القطاع الخاص يكون رفع مستوى فرض الضّريبة عامل على الزّيادة في الادّخار العمومي. إذا استعملت الدّولة ناتج الضّريبة لمصروفات جارية أو في نفقات لغرض الصّيانة أو لمصروفات الميزانية السّنوية، نلاحظ أنّه بفعل الضّريبة كان هناك من جهة انخفاض في الاستهلاك الخاص لدى المكلّفين ومن جهة أخرى زيادة في الاستهلاك العام لدى الدّولة، وعليه نقول أنّه قد حصل تحويل أي نقص في الاستهلاك الخاص وزيادة في الاستهلاك العام لكن الحجم الكلّي للاستهلاك لم يتغيّر. أمّا إذا استعملت الدّولة حصيلة الضّرائب لتمويل الاستثمارات، يكون لدينا إذن نقص في الاستهلاك الخاص النّاتج عن فرض الضّريبة مناسب للزّيادة في الاستثمارات لدى القطاع العام. وإذا نظرنا بصفة شاملة للاقتصاد الوطني للبلد المعني، نلاحظ أنّ هناك نقص في الاستهلاك في القطاع الخاص، زيادة في الاستثمار في القطاع العمومي وفي المجموع هناك انخفاض في الاستهلاك وزيادة في الاستثمار.

كلّ نظام ضريبي يمكن اعتباره كمنفّذ لعملية توجيه الاقتصاد، فبفرضه لضرائب مباشرة أو غير مباشرة يستطيع أن يعمل على تخصيص الاستهلاك أو أن يغيّر من ميل الادّخار وميل الاستثمار وبالتّالي التّأثير على العوامل الّتي تتحكّم أو تحدّد الزّيادة في رأس المال الّتي تستعمله الدّولة في إنتاجها. من جهة أخرى تتوقّف إمكانية الدّولة في تحمّل تكاليف التّجهيز على حصيلة هذه الضّرائب، سواء بصفة غير مباشرة عن طريق فائض الإيرادات على نفقات التّشغيل أو العكس مباشرة عن طريق تخصيص حصيلة بعض الضّرائب لميزانية استثمارات خاصّة.

المبحث الثاني: الهيكل الضّريبي و الادّخار

تتميّز الهياكل الضّريبية للدّول النّامية بالمكانة الأساسية والأوّلية الّتي تحتلّها الضّرائب غير المباشرة وهذا بالرّغم من المحاولات الّتي أجريت لنقل إلى هذه الدّول نظم ضريبية مستنسخة من تلك النّظم الضّريبية للدّول المصنّعة و الّتي تتّسم بسيطرة الضّرائب التّصاعدية على الدّخل[7]. فالضّرائب غير المباشرة تمثّل نسب متغيّرة لكنّها تكوّن دائما الجزء الأكبر من الإيرادات الضّريبية العامّة في الدّول المتخلّفة، ويمكن القول أنّ الضّريبة غير المباشرة تفرض نفسها أوّلا لأنّ الشّروط الأساسية لإنشاء نظام ضريبي مباشر (على الدّخول أو رأس مال الأشخاص) لن تنفّذ إلاّ في نطاق ضيّق جدّا، وأيضا لأنّ فرض الضّريبة غير المباشرة توفّر تسهيلات إدارية أفضل ووعاء ضريبي أوسع لجمع الإيرادات العامّة

5- Loic Philip, Finances Publiques, 5ème édition Cujas , Paris 1995 , p 56

6- R.Good , L'efficacité de la Politique Fiscale , 3eme Conference de Rehoveth , Dunod , Paris 1967

(*) يعرّف ميل الاستهلاك أنّه ذاك الجدول أو الخطّ البياني الّذي يربط بين النّسب المرغوب فيها من الاستهلاك و المستويات المختلفة من الدّخل الكلي ، فلكل مستوى معيّن من الدّخل الكلّي يقابله مستوى معيّن من الاستهلاك.

(**) يعرّف ميل الادّخار على أنّه ذلك الجزء الّذي لم يوجّه نحو الاستهلاك من الزّيادة في الدّخل تحت التصرّف.

7- Viney .B.Fiscalité et developpement BIIAP, N°4, 1967 , p 59 .

2-1- الصّعوبات الّتي تعترض تطوّر الضّريبة التّصاعدية:

إنّ الأسباب الرّئيسية الّتي تعترض تطوّر الضّريبة المباشرة التّصاعدية غالبا ما تكون ذات طابع اقتصادي كوجود وعاء ضريبي ضيّق جدّا في الدّول أين الاقتصاد المعيشي يشمل معظم قطاعات النّشاط الاقتصادي وجزء أكبر من السكّان، أو ذات طابع إداري تتمثّل في عدم وجود أقسام تقنية قادرة على تناول و قياس بشكل دقيق المادّة الخاضعة للضّريبة وضمان تحصيل الضّريبة، وفي المؤسّسات عدم وجود أو عدم كفاية الأساليب أو الطّرق الّتي تسمح بسهولة حساب الضّريبة ومراقبتها. هذه الأسباب بإمكانها أيضا أن تكون ذات طابع سياسي، ففي عدد كبير من الدّول النّامية الهياكل السّياسية تعمل لصالح سلطة الجماعات الّتي تمنع أو بالأقلّ تكبح بصفة فعّالة تطوّر الضّريبة التّصاعدية [8].

السّؤال الّذي يطرح هنا هو: ما هي المحاسن وما هي المساوئ الّتي تترتّب على هذا النّوع من الضّريبة فيما يخصّ مسار التطوّر وما هي الأساليب المناسبة الّتي تساعد على التّطبيق السّريع لأهداف سياسية تنموية فعّالة ؟ للإجابة على هذا السّؤال لابدّ من معرفة ما هي المعايير الّتي تسمح لنا بتفضيل إحدى أنواع الضّرائب ومدى قدرتها على تحرير الادّخار.

2-2- الاختيار بين الضّريبة المباشرة و الضّريبة غير المباشرة:

فيما يخصّ الخيار بين الضّريبة المباشرة والضّريبة غير المباشرة يمكن أن نشير أوّلا للمحاسن التّقنية والأساسية للضّريبة غير المباشرة، فهي تشمل على وعاء واسع بالخصوص بما أنّ كلّ السّكان مستهلكين لكن بنسبة مختلفة ومن ثمّ ليس بإمكانهم الهروب من جباية قائمة أساسا على الاستهلاك. ولا يفوتنا أن نشير أنّه في اقتصاد يقع أو موجود في مراحله الأولى من التطوّر، فرض ضريبة على الاستهلاك ليس بالضّرورة سهلة ومنتجة لكن بمجرّد أن تبدأ عمليّة سكّ النّقود تستولى على الميدان تصبح الضّريبة غير المباشرة منتجة بشكل واسع وتطبّق بسهولة بما أنّ جمعها يكون عن طريق المؤسّسات [9].

وهكذا فإنّ الضّريبة بإمكانها أن تجمع عن طريق عدد قليل من المؤسّسات ينتجون للدّولة أو على مستوى الاستيراد، هذا الشّيء يعتبر مرضى ويمنع تمرّب ضريبي كبير.هذه الميزة لا تتوفّر بالطّبع في حالة ما يكون القسم الأعظم من الاستهلاك النّهائي يتمّ عن طريق الورشات الحرفية أو المؤسّسات العائلية، هذه الوضعية الأخيرة تجعل من الصّعب جدّا مراقبة الضّريبة فهي تستدعي إذن تطبيق حلول بديلة مثل ضريبة العقارات الّتي كانت الأداة الضّريبية الأساسية للحكومة اليابانية في بداية مرحلة التّصنيع.

نحكم عن استخدام الضّرائب غير المباشرة خاصّة على مقدرتها في تسهيل مراحل التطوّر وفي أوّل الأمر على التّأثير الّتي يمكنها أن تحدثه على الحجم الكلّي للادّخار. في الأخير نشير أنّه بالنّسبة للضّريبة العامّة على الاستهلاك، توسيع المادّة الضّريبية يتماشى تلقائيّا مع مرونة هذه الضّريبة أو على الأقلّ إذا كانت الضّرائب قيمية و ليس كما يحصل غالبا كأن تحسب على أساس رسوم ثابتة، فكلّ ارتفاع في الاستهلاك يؤدّي إلى ارتفاع نسبي في الإيرادات الضّريبية [10].

المبحث الثالث: أثر كلّ من الضّريبة المباشرة و غير المباشرة على الادّخار

يعتبر المذهب المالي بصفة شاملة أنّ الضّرائب المباشرة تعرقل عملية الادّخار أكثر من الضّريبة غير المباشرة، فالضّريبة المباشرة تنقص من الادّخار ومنه من تراكم رأس المال. إذن العمل بهيكل ضريبي يرتكز على الضّرائب غير المباشرة يسمح بتحفيز الادّخار وتعجيل تكوينه في البلدان النّامية أين تكوين رأس المال يعتبر أحد مخانق (Goulots d'étranglement) التّطوّر الاقتصادي[11]. يرجع تفوّق الضّريبة غير المباشرة أيضا إلى النّظرية الاقتصادية والضّريبية الكلاسيكية الّتي عملت على تبرير لمدّة طويلة أنظمة ضريبية أين تحتلّ الضّريبة غير المباشرة الصّدارة. ولكي نثبت تفوّق الضّرائب غير المباشرة نقوم بتقديم ثلاثة أدلّة وهي: ازدواج الضّريبة على الادّخار، أثر التّوزيع وأثر الإحلال.

8- Hubert brochier , les problemes de l'impot indirect dans les p.v.d, Revu de Science Financiére- T. LVII , n°3, p371
9- Hubert brochier , les problemes de l' impot indirect dans les p.v.d, op cité, p 373
10- Hubert brochier , les problemes de l' impot indirect dans les p.v.d, op cité, p 373 .
11- Conférence de Macroéconomie présentée par Barka Mohammed Zine, Année Universitaire 1999

3-1- الازدواج الضّريبي على الادّخار:

يكون المردود الصّافي للادّخار تحت نظام ضريبي غير مباشر أكبر من المردود الّذي يكون تحت نظام ضريبي تصاعدي على الدّخل. بالفعل فإنّ تأجيل الاستهلاك يؤجل من دفع الضّريبة ويسمح أيضا للمدخّر بالاستفادة من فائدة خلال استثمار المبلغ المدخّر، ويمكن أن نقول أنّ هناك وقف (Suspension) للضّريبة بالنّسبة للجزء من الدّخل الّذي لم يتمّ استهلاكه في الحال بينما الضّريبة التّصاعدية تمسّ مباشرة مجموع الدّخل.

حسب J.S Mill في رسالته "ازدواج الضّريبة على الادّخار"[12] تفرض على الادّخار ضريبة مزدوجة عن طريق الدّخل خلال الفترة الّتي يكون هناك ادّخار بالفعل وعن طريق المداخيل المتأتية من هذا الادّخار، هذا المشكل لا يطرح مع الضّريبة غير المباشرة لأنّ الادّخار يتخلّص من أيّة ضريبة كانت. حسب هذا الكاتب المموّلون يتعرّضون إلى ضريبة مزدوجة على قسم من مواردهم الّذين لا ينفقونها وضريبة واحدة على القسم الّذي ينفق. هذا يعني أنّ المموّل الّذي ينفق كلّ ما يحصل عليه يدفع مثلا 3% على شكل ضريبة وفقط، لكن إذا قام بادّخار جزء من هذا الدّخل في هذه المرحلة ويقوم بشراء أسهم فسوف يتعرّض إلى ضريبة على الدّخل بنفس النّسبة أي 3% على مردود هذه الاستثمارات علاوة عن الضّريبة الّتي قد دفعت من قبل وهذا يؤدّي إلى نقص ما يعادل 3% من مبلغ الفائدة نفسه. و هكذا بينما يتعرّض الدّخل الموجّه للنّفقة الاستهلاكية الغير منتجة إلى ضريبة ذات معدّل بسيط والّذي يقدّر بـــ3%، فإنّ الجزء المخصّص للادّخار يتعرّض إلى ضريبة على الدّخل معدّلها 6%. بمعنى آخر تفرض ضريبة على المبلغ المستثمر ثمّ فيما بعد تفرض ضريبة على نتائج هذا الاستثمار وهذا يعني فرض ضريبة مرّتين على نفس القسم من دخل المموّل. هذا الضّغط للضّريبة المباشرة على الادّخار نقول عنه ببساطة أنّه تزايد مع الضّريبة التّصاعدية لأنّه موجود حتّى ولو كانت الضّريبة نسبية.

3-1-1- مفهوم الادّخار:

إذا سلمنا أنّ الحافز الّذي يدفع الأفراد على الادّخار هو الدّخل الّذي يتوقّع الحصول عليه في المستقبل من هذا المبلغ المدخّر، يصبح من الواضح أن تؤثّر السّياسات المالية على رغبات الأفراد في الادّخار. فإذا توقّع الأفراد أنّ ضرائب عالية ستصيب الأرباح الّتي يحصلون عليها، فإنّهم سيقلّلون لا محالة من نسبة الدّخل المخصّصة للادّخار.

نظريّا الضّريبة المباشرة تعرقل الادّخار وتشجّع على الاستهلاك الحالي، لكن في الحقيقة مشكل الضّريبة المزدوجة يتوقّف على مسألة التّعريف و ليس على الجوهر. فإذا كان الدّخل يتضمّن أو يتكوّن من الاستهلاك والادّخار كما يعرّفه Keynes[13] فلا يوجد سبب لعدم إخضاع الادّخار للضّريبة، بعبارة أخرى بتعريف الدّخل على أنّه مجموع الاستهلاك و الادّخار فإنّ تسعير رأس المال عن طريق الضّريبة على الدّخل يعتبر أمر معقول. بينما إذا كان الدّخل هو ذاك الجزء الّذي يساوي الاستهلاك كما أتى به I.Fisher[14] فمن الطّبيعي أن يحذف الادّخار من حقل الضّريبة على الدّخل.نشير في الأخير إلى الحقيقة التّالية وهي أنّ الادّخار لم تفرض عليه ضريبة مرّتين بما أنّ الدّخل المتأتّي من الادّخار هو الّذي طبّقت عليه ضريبة في المرّة الثّانية و لم تطبّق على الادّخار الّذي قد فرضت عليه ضريبة في المرّة الأولى.

3-2- أثر التّوزيع :

على إثر هذا الأثر نسلّم غالبا بأنّ الضّريبة على الاستهلاك تشجّع أكثر على الادّخار وهذا بالتّركيز على الأشخاص الّذين لديهم ميل ضعيف للادّخار. فالضّريبة غير المباشرة تعمل على توزيع الأعباء الضّريبية بشكل أفضل وهذا بالنّظر إلى أصحاب الدّخول الكبيرة الّذي من المفترض أن يكون لديهم ميل ادّخار مرتفع والّذي يؤدّي إلى ارتفاع تلقائي للادّخار. يسلّم الاقتصاديون منذ عهد الكلاسيك[15] بأنّ التّفاوت في توزيع الدّخل بين الأفراد وبين الجماعات له تأثير كبير على الميل للادّخار، فكلّما كان التّفاوت في توزيع الدّخل كبيرا كلّما كان الميل للادّخار أكبر ممّا لو كان الدّخل موزّعا توزيعا أقرب إلى العدالة، فإذا وجدت العائلات الثريّة في حوزتها دخولا عالية فهي لن تنفق سوى جزء صغير من هذا الدّخل وتدخّر ما تبقى منه، فيزداد ادّخارها بصورة مطلقة أو نسبية. وعلى عكس من ذلك فيما لو كانت الدّخول موزّعة توزيعا متساويا أو أقرب إلى العدالة، في هذه الحالة سيخصّص المجتمع نسبة كبيرة من دخله لإشباع حاجاته الاستهلاكية ممّا يؤدّي إلى نقص في حجم الادّخار

12- J.S.Mill , cité par J.C.Dichamps dans, Comportements Economiques et Distorsions Fiscales; PLLF, Paris 1960, p 319
13- J.M.Keynes , Théorie Générale de L'emploi , de L'interet et de la Monnaie , Tr.Fr Payot , Paris 1949 , p 107
14- Alain Samuelson , Les Grands Courants de la Pensée Economiques ,op cité , p 263 .
15- Bernard Bobe et Pierre Llau , Fiscalité et Choix Economique,, Calmann - Lévy 1978 France p 66 .

الكلّي، وعليه فإنّ أي سياسة ترمي إلى إعادة توزيع الدّخل بصورة أقرب إلى العدالة من شأنها أن تحدث زيادة أكيدة في الاستهلاك ونقصا في الادّخار. وكما يقول E. Gannagé[16] "من السّهل أن نؤمن بجباية على الاستهلاك الّتي بتركها لجزء كبير من الدّخل بين أيدي الفئات الثريّة تشجّع على ارتفاع حجم الادّخار النّاتج عن ميلهم الحدّي الكبير للادّخار.

3-2-1- فرضيات الادّخار:

أثر التّوزيع يستند على فرضيّتين، من جهة تعتبر الميول المتوسّطة للادّخار(*) لمختلف الفئات مختلفة جدّا، ومن جهة أخرى يفترض أنّ الميل الحدّي للادّخار(**) يرتفع مع حجم الدّخل. لكن إذا كانت هذه الفرضيات قد تمّ اختبارها ومن ثمّ إثبات صحّتها في الدّول الغربية، فهي بعيدة عن التحقّق في البلدان المتخلّفة أين الميل الحدّي للادّخار لا يتطوّر حتما مع حجم الدّخل و أين ادّخار الأغلبية الكبرى من السكّان لا قيمة له أي منعدم. فالعائلات الّتي تمتلك دخول ضئيلة لا تستطيع أن تدخّر بل أنّها تنفق جميع دخلها لإشباع حاجتها، وإذا حدث وهبط الدّخل إلى ما دون مستوى معيّن فإنّها تقوم بادّخار سلبي أي أنّها ترجع إلى المدخّرات السّابقة أو أنّها تقترض.

3-2-2- قرارات الادّخار في البلدان النّامية:

في بلدان العالم الثّالث تتعلّق قرارات ومستوى الادّخار أيضا بالعوامل السيكولوجية والسوسيولوجية أين التّغيير فيهما يتطلّب وقت طويل وليس فقط بالعوامل الاقتصادية. فالاختلاف الموجود بين الميول الحدّية للادّخار عند الأثرياء وعند الفقراء تعتبر ذات أهميّة صغيرة أي أنّه لا يوجد اختلاف كبير بين هذه الميول، بالإضافة إلى أنّ أصحاب الدّخول المرتفعة ليس لديهم ميل حدّي للادّخار مرتفع. في هذه الظّروف لا نستطيع أن نتّهم الضّريبة المباشرة بكونها معرقلة للادّخار ما دام هذا الأخير غير موجود في الأساس.

وهكذا فإنّ الجباية الّتي ترتكز على الضّرائب على الاستهلاك ليس لديها إلاّ تأثير محدود على الفئات الثريّة القادرة على ادّخار جزء كبير من دخلها، لكن ما دام أصحاب الدّخول المرتفعة لن يعملوا على ادّخار جزء كبير من دخولهم وما دام ليس لديهم ميل حدّي للادّخار مرتفع، فإنّ أثر التّوزيع لن يلعب دوره في هذه البلدان.

3-3- أثر الإحلال:

تخفّض الضّرائب المرتبطة بالدّخل من مردود الادّخار وتغيّر من الأسعار الخاصّة بالاستهلاك لصالح الاستهلاك الحالي ولضرر الادّخار، وبالفعل يعتمد الاستهلاك والادّخار على مقدار الدّخل الحقيقي أكثر من اعتماده على الدّخل النّقدي. فإذا هبطت القوّة الشّرائية للنّقود نتيجة فرض الضّريبة على الدّخل وارتفعت الأثمان وبقي بالمقابل حجم الدّخل على حاله، ازداد مقدار المبالغ المخصّصة والمنفقة في شراء السّلع الاستهلاكية وانخفض حجم الادّخار. فحين يقرّر الأفراد مقدار المبالغ الّتي سوف تدخّر، فإنّهم يتأثّرون بمقدار الدّخل المتبقّي بعد استبعاد الجزء الّذي تمّ استهلاكه.

3-3-1- مردود الادّخار تحت نظام ضريبي غير مباشر:

في الواقع المردود الصّافي للادّخار تحت نظام ضريبي غير مباشر يكون مهمّ أكثر بما أنّ تأجيل الاستهلاك يؤخّر من دفع الضّريبة ويسمح للمدخّر بالاستفادة من الفائدة خلال الفترة الّتي يقوم فيها باستثمار الادّخار. الضّريبة على الاستهلاك تمثّل إذن نوع من الدّين الضّريبي "Crédit fiscal" والدّخل المدخّر لن تفرض عليه ضريبة إلاّ في الوقت الّذي يستهلك فيه. إنّ أهميّة المنفعة الّتي بإمكان المدخّر تحقيقها هي دالّة لمعدّل مردود الادّخار المعفى من الضّريبة أي بعبارة أخرى لمعدّل الفائدة، ومن هنا

16- E.Gannagé, Le Financement du Développement Economique, op cité, p 112-113 .

(*) يعرف الميل الحدّي للادّخار بذلك الجزء الّذي لم يوجّه نحو الاستهلاك من الزّيادة في الدّخل تحت التّصرّف بمقدار وحدة واحدة.

(**) نقصد هنا بالميل المتوسّط للادّخار قسمة الادّخار الكلّي على الدّخل تحت التصرّف.

مشكلة أثر الضّريبة على الادّخار تجد نفسها مرتبطة بشدّة بالمشكل المعروف وهو أثر معدّل الفائدة على الادّخار.

2-3-3- أثر معدّل الفائدة على الادّخار:

بإمكان معدّل الفائدة إحداث تأثير إيجابي أكثر منه سلبي على معدّل الادّخار الكلّي، لأنّ ادّخار العائلات يعتبر مجمّع (Agregat) غير متجانس و ليس باستطاعة كلّ مكوّنات هذا التّراكم أن يكونوا تحت تأثير أو أن يتأثّروا في نفس السّياق بالتغيّر في معدّلات الفائدة الحقيقية[17]. في حالة البلاد المتخلّفة بإمكاننا أن نخشى بأن يكون أثر معدّل الفائدة على الادّخار سلبي بما أنّ رأس المال ضعيف وبإمكانه تلبية حاجيات أغلبية المواطنين. على مستوى هذه الأغلبية من المواطنين تعتبر الدّخول ضعيفة ولا تسمح إلاّ بمستوى زهيد جدّا من الادّخار، وهكذا فهؤلاء المواطنين ليس باستطاعتهم الاستمتاع بالنّفع النّاتج عن التّأجيل في دفع الضّريبة والمردود الّذي يتعلّق به، بالإضافة إلى أنّ المدخّرين الصّغار ينتمون إلى الطّبقات الغير مكلّفة بدفع الضّرائب، زيادة عن هذا نجد عدم اهتمام أو جهل المواطنين لمعدّلات مردود الادّخار. أمّا على مستوى أصحاب الدّخول المرتفعة، فعلى غرار التغيّرات في معدّلات الفائدة هناك عوامل أخري تترجم أحسن التغيّرات الملحوظة في مستوى ادّخارهم مثل مستوى ونموّ الدّخل المتاح، التصرّفات والعادات الاجتماعية...إلى غير ذلك.

على مستوى الهيكل الضّريبي، بإمكاننا أن نستنتج مع E.Gannagé[18] بالقول أنّه لا شيء يسمح انطلاقا من الاعتبارات المسبّقة الوصول إلى اختيار جباية تعتمد على الاستهلاك لتشجيع الادّخار الخاص، لم يقل أيضا أنّه إذا اُختير مفهوم "الدّخل المستهلك" وفرض الضّريبة عليه سوف نتوصّل إلى نتائج إيجابية فيما يخصّ زيادة حجم الادّخار. وكما سوف نحاول أن نبيّن في نموذج نظري بسيط أنّ الضّريبة على الدّخل بإمكانها أن تقترن بمعدّل كلّي للادّخار مرتفع عنه من الضّريبة على الاستهلاك. بعبارة أخرى إنّ الضّريبة المباشرة تسمح بتحرير مستوى من الادّخار أكبر ممّا تسمح به الضّريبة على الاستهلاك.

المبحث الرابع: نموذج نظري بسيط

لإنشاء في الحالة الأولى بوضعية دون فرض الضّريبة ثمّ وضعية ثانية مع فرض ضريبة مباشرة وأخيرا هذا النّموذج اعتمدنا على الدّراسة الّتي قام بها A.Tahari[19] بهدف تحديد بصفة أدقّ أثر، مستوى وهيكل فرض الضّريبة على الادّخار. نواجه ثلاث وضعيات متتالية ، يتعلّق الأمر وضعية ثالثة مع فرض ضريبة غير مباشرة. نفترض في الحالات الثّلاث مستهلك افتراضي مع أفق متكوّن من مرحلتين: في المرحلة الأولى و الّتي تسمّى سنوات العمل يتحصّل هذا المستهلك على دخل Y1 وفي المرحلة الثّانية المسمّاة سنوات التّقاعد يتحصّل على دخلY2. هذا المستهلك عليه مواجهة مشكلة أخذ القرار بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي، فبادّخاره لجزء من الدّخل الّذي حصل عليه خلال الفترة الأولى بإمكانه تحويل الدّخل الحالي إلى دخل مستقبلي والحصول من ثمّ على فائدة على ادّخاره هذا.

1-4- نموذج بدون فرض ضريبة:

قيد ميزانية المستهلك

$C1 + C2 / (1+ r) = Y1 + Y2 / (1 + r)$ ………………………………………….(1)

C1 : استهلاك الفترة الأولى،C2 : استهلاك الفترة الثّانية،،Y1 : دخل الفترة الأولى ،Y2 : دخل الفترة الثّانية

r : معدّل الفائدة

ادّخار الفترة الأولى هو:

$S1 = Y1 - C1$ ………………………………………………………………….(2)

ندخل هنا دالة المنفعة من نوع Cobb-Douglas والّتي تمثّل المنفعة المشتقّة من الاستهلاك في الفترة الأولى والثّانية

$U (C1,C2) = C1 \times C2$ ……………………………………………………….(3)

المستهلك يفضّل تعظيم دالّة المنفعة الّتي تخضع إلي قيد ميزانيته.

$MAX (C1,C2) = C1 \times C2$ avec $C1 + C2 / (1+ r) = Y1 + Y2 / (1 + r)$ …………..(4)

17- R.Good , cité par Bousetta Mohammed dans Fiscalité et Dévellopement , op cité, p 119.
18- E.Gannagé , le Financement du Developpement Economique , op cité , p 113 .
19- A. Tahari The impart of Taxation on saving and consumption in developing countries A Paradox ? 29 Mars 1979.

باستعمال مضاعف Lagrange ، يمكننا الحصول علي الدّالة التّالية :

$$L = C1 \times C2 + \mu [Y1 + Y2 / (1 + r) - C1 - C2 / (1 + r)] \quad \ldots\ldots(5)$$

نضع المشتقّات الجزئية مساوية للصّفر:

$$\S L / \S C1 = C2 - \mu = 0 \;==\; C2 = \mu$$
$$\S L / \S C2 = C1 - \mu / (1 + r) = 0 \;==\; C2 = C1 (1 + r) \quad \ldots\ldots(6)$$
$$\S L / \S \mu = Y1 + Y2 / (1 + r) - C1 - C2 / (1 + r) = 0$$

نحلّ هذه المعادلة بالنّسبة ل C1.

$$Y1 + Y2 / (1 + r) - C1 - C1 (1 + r) / (1 + r) = Y1 + Y2 / (1 + r) - 2C1 = 0$$
$$C1 = \tfrac{1}{2} [Y1 + Y2 / (1 + r)] \quad \ldots\ldots(7)$$

نفترض أنّ $Y2 = \&Y1$.

$$C1 = \tfrac{1}{2} [Y1 + \&Y1 / (1 + r)]$$
$$= \tfrac{1}{2} [Y1(1 + r) + \&Y1] / (1 + r) = (1 + r + \&)Y1 / 2 (1 + r) \quad \ldots\ldots(8)$$

لدينا :

$$S1 = Y1 - C1$$
$$= Y1 - (1 + r + \&)Y1 / 2 (1 + r) = Y1 [1 - (1 + r + \&) / 2 (1 + r)]$$
$$= Y1 (2 + 2r - 1 - r - \&) / 2 (1 + r) = (1 + r - \&)Y1 / 2 (1 + r) \quad \ldots\ldots(9)$$

معدّل الادّخار بدون فرض ضريبة:

$$\mathbf{s1 = S1 / Y1 = (1 + r - \&) / 2 (1 + r)} \quad \ldots\ldots(10)$$

4-2- أثر الضّريبة المباشرة:

نعتبر ضريبة علي الدّخل تمسّ الدّخل الحالي والمستقبلي مؤثّرة بذلك على تدفّقات الاستهلاك والادّخار بما أنّ المستهلك بحوزته دخل متاح أقلّ ويتحصّل على معدّل صاف للفائدة أقلّ ارتفاعا ممّا كان عليه.

معدّل الفائدة الصافي من الضّريبة هو:

$$r` = (1 - td) r$$

و td يمثّل معدّل فرض الضّريبة .

قيد ميزانية المستهلك هو:

$$Y1 + Y2 / (1 + r` ) = C1 + C2 / (1 + r`) + td [Y1 + Y2 / (1 + r`)] \quad \ldots\ldots(11)$$

باستعمال نفس دالّة المنفعة (3) مع قيد الميزانية الجديد، يمكننا كتابة دالّة Lagrange كالآتي :

$$L = C1 \times C2 + \mu \mathbf{[} (1 - td) [Y1 + Y2 / (1 + r` )] - C1 - C2 / (1 + r`) \mathbf{]} \quad \ldots\ldots(12)$$

بوضع المشتقّات الجزئية الأولى مساوية للصّفر نحصل على:

$$\S L / \S C1 = C2 - \mu = 0 == C2 = \mu$$
$$\S L / \S C2 = C1 - \mu / (1+ r` ) = 0 == C1 (1 + r`) = C2$$
$$\S L / \S \mu = (1 - td) [Y1 + Y2 / (1 + r` ) ] - C1 - C2 / (1 + r`) = 0$$

نحلّ هذه المعادلة الأخيرة بالنّسبة ل C1.

$$(1 - td) [Y1 + Y2 / (1 + r` ) ] - C1 - C2 / (1 + r`) = (1 - td) [Y1 + Y2 / (1 + r`)] - 2C1 = 0$$
$$== C1 = \tfrac{1}{2} (1 - td) [Y1 + Y2 / (1 + r`)]$$

نفترض أنّ $Y2 = \&Y1$

$$C1 = \tfrac{1}{2} (1 - td) [Y1 + \&Y1 / (1 + r`)]$$
$$C1 = (1 - td) (1 + r` + \&)Y1 / 2 (1 + r`) \quad \ldots\ldots(13)$$

لدينا الادّخار الخاص يساوي الفرق بين الدّخل المتاح والاستهلاك.

S1p = (1 - td)Y1 - C1
= (1 - td)Y1 - (1 - td) (1 + r` + &)Y1 / 2 (1 + r`)
= (1 - td)Y1 [1 - (1 + r` + &) / 2 (1 + r`)]
= Y1(1 - td) (1 + r` - &) / 2 (1 + r`) ……..…..(14)

معدّل الادّخار يساوي الادّخار الكلّي علي الدّخل المتاح.

s1p = S1p / (1 - td)Y1 = (1 + r` - &) / 2 (1 + r`) ……..……(15)

نفترض أنّ جزء من الضّريبة الّذي تمّ جمعه قد اُدّخر و عليه فإنّ الادّخار الكلّي يكون :

S1 = S1p + S1g
= (1 - td) [(1 + r` - &) / 2 (1 + r`)] Y1 + td ×s1g ×Y1

معدّل الادّخار الكلّي هو:

s1d = S1 / Y1
= **[** (1 - td) [(1 + r` - &) / 2 (1 + r`)] Y1 + td ×s1g ×Y1 **]** / Y1
= (1 - td) [(1 + r` - &) / 2 ( 1 + r`)] + td ×s1g
= (1 + r` - &) / 2 (1 + r`) - td [(1 + r` - &) / 2 (1 + r`)] + td ×s1g
= s1p - td **[** [(1 + r` - &) / 2 (1 + r`)] + s1g **]**

s1d = s1p - td (s1p + s1g) ……..……(17)

4-3- أثر الضّريبة غير المباشرة:

نفترض ضريبة علي الاستهلاك الحالي و المستقبلي مع معدّل ضريبي ti.

قيد الميزانية يمكن كتابته علي الشّكل الآتي:

Y1 + Y2 / (1 + r) = [C1 + C2 / (1 + r)] + ti [C1 + C2 / (1 + r)] ……..…..(18)

دالّة Lagrange تكون :

L = C1 ×C2 + µ **[** Y1 + Y2 / (1 + r) - (1 + ti) [C1 + C2 / (1 + r)] **]** ……(19)

بوضع المشتقّات الجزئية مساوية للصّفر.

§L / §C1 = C2 - µ (1 + ti) = 0 == C2 = µ (1 + ti)
§L / §C2 = C1 - µ (1 + ti) / (1 + r) = 0 == C2 = C1 (1 + r)
§L / §µ = Y1 + Y2 / (1 + r) - (1 + ti) [C1 + C2 / (1 + r)] = 0

نحلّ هذه المعادلة بالنّسبة ل C1 ونضع Y2 = &Y1.

Y1 + &Y1 / (1 + r) - (1 + ti) [C1 + C1 (1 + r) / (1 + r)] = 0
C1 = 1 / (1 + ti) ×Y1 (1 + r + &) / 2 (1 + r) ……..……(20)

الادّخار الخاص يساوي:

S1p = Y1 - ti ×C1 - C1
= Y1 - ti [1/(1 + ti) ×Y1 (1 + r + &) / 2 (1 + r)] - 1/(1 + ti) ×Y1 (1 + r +&) / 2 (1 + r)
= Y1 - (1 + ti) ×1 / (1 + ti) ×Y1 (1 + r + &) / 2 (1 + r)
= Y1 - Y1 (1 + r + &) / 2 (1 + r)
S1p = Y1 [1 - (1 + r + &) / 2 (1 + r)] = Y1 (1 + r - &) / 2 (1 + r) ……..……(21)

معدّل الادّخار الخاص هو:

s1p = S1p / (Y1 - ti ×C1)
= Y1 (1 + r - &) / 2 (1 + r) / Y1 - ti [1 / (1 + ti) ×Y1 (1 + r + &) / 2 (1 + r)]
= (1 + r - &) / 2 (1 + r) / 1 - ti [1 / (1 + ti) ×(1 + r + &) / 2 (1 + r)]
= (1 + r - &) + ti (1 + r - &) / 2 (1 + r) + ti (1 + r - &) ……..……..(22)

نفترض أنّ الحكومة تدّخر نفس النّسبة S1g كما هو الحال بالنّسبة للضّريبة علي الدّخل، و منه فإنّ الادّخار الكلّي يساوي:

S = S1p + S1g

$= Y1\ (1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + s1g \times ti \times C1$

$= Y1\ (1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + s1g \times ti\ [1 / (1 + ti) \times Y1\ (1 + r + \&) / 2\ (1 + r)]$ .....(23)

معدّل الادّخار الكلّي يساوي إذن:

$s1i = (1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + s1g \times ti\ [\ 1 / (1 + ti) \times (1 + r + \&) / 2\ (1 + r)\ ]$

$= (1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + s1g\ [\ ti / (1 + ti) \times (1 + r + \& + \& - \&) / 2\ (1 + r)\ ]$

$= (1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + s1g \times ti / (1 + ti) \times [\ (1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + 2\& / 2\ (1 + r)\ ]$

$= (1 + r - \&)/2\ (1 + r) + s1g \times ti/(1 + ti) \times [(1 + r - \&)/2\ (1 + r) + (\& + r - r + 1 - 1)/(1 + r)]$

$= (1 + r - \&)/2\ (1 + r) + s1g \times ti/(1 + ti) \times [(1 + r - \&) / 2\ (1 + r) + [(-1 - r + \&) + (1 + r)]/(1 + r)]$

$= s1 + ti / (1 + ti) \times s1g\ [\ (1 + r - \& + 2\& - 2r - 2\ ) / 2\ (1 + r) + 1]$

$= s1 + ti / (1 + ti) \times s1g\ [\ - (1 + r - \&\ ) / 2\ (\ 1 + r\ ) + 1]$

$s1i = s1 + ti / (1 + ti) \times s1g\ (1 - s1)$ .....(24)

لو قمنا بتلخيص النّتائج نستطيع كتابة المعدّلات الأساسية التّالية:

بدون فرض الضّريبة $s1 = (1 + r - \&\ ) / 2\ (1 + r)$.....(10)

مع ضريبة مباشرة $s1d = s1p + td\ (\ s1g + s1p\ )$ .....(17)

مع ضريبة غير مباشرة

$s1p = (1 + r` - \&\ ) / 2\ (1 + r`)\ \ s1g\ (\ 1 - s1\ )$ .....(24) $\times s1i = s1 + ti / (1 + ti)$

هذه المعدّلات تبيّن أنّ:

- معدّل الادّخار الخاص الّذي يقترن بفرض ضريبة مباشرة (s1p) أصغر من معدّل الادّخار الخاص بدون فرض ضريبة (s1) بما أنّ r' أصغر من r.
- معدّل الادّخار الكلّي تحت نظام ضريبي غير مباشر (s1i) هو دائما أعلى من معدّل الادّخار الكلّي بدون فرض الضّريبة (s1)، و هذا باعتبار أنّ الادّخار الحكومي موجب.
- معدّل الادّخار الكلّي المقترن بالضّريبة غير المباشرة (s1i) بإمكانه أن يكون أكبر أو أصغر من معدّل الادّخار الكلّي تحت نظام فرض ضريبة مباشرة (s1d) أي s1i <> s1d، فالكلّ يتعلّق بـــ: معدّل الفائدة الصّافي من الضّريبة، بمستوى معدّل الادّخار الحكومي وبمستوى معدّلات الضّريبة.

تعتبر الضّرائب الأداة الأكثر فاعلية في زيادة الادّخار من الموارد المحلّية من أجل تكوين رأس المال، كما أنّه بإمكان البلدان المتخلّفة الاعتماد أكثر على الضّرائب المباشرة بدون أثر مضرّ على الادّخار، تصاعدية هذه الضّرائب بتحسينها لتوزيع المداخيل لا تؤدّي حتما إلى انخفاض في مستوى الادّخار الكلّي. إنّ النّموذج الّذي قمنا به يؤكّد التّحقيقات الّتي أجريت فيما يخصّ أثر و مستوى كلّ من الاستقطاعات و الهيكل الضّريبي على الادّخار الكلّي. إنّ فعّالية استعمال الجباية كوسيلة لتعبئة الادّخار العام محدّدة أساسا بقدرة الحكومة على الادّخار. الضّريبة ليس باستطاعتها أن تكون أداة حقيقية لتكوين وتحقيق الادّخار إلاّ في الحالة الّتي تمتلك فيها الدّولة ميل ادّخار مرتفع و استعمال الادّخار المحرّر في استثمارات منتجة.

خـــاتمـــة:

تبيّن أنّ النّظام الضّريبي للبلدان النّامية عاجز عن الوصول لهذه الأهداف لما تتّسم به هذه البلدان من التّصرّفات غير الاقتصادية لذوي الدّخول العليا وعدم حرصهم على تكوين مدخّرات إلى جانب الادّخار الزّهيد لذوي الدّخول المتوسّطة والضّعيفة. هكذا تبيّن أنّ الضّريبة المباشرة على المداخيل في هذه البلدان ليس لديها تأثير على الادّخار الخاص الّذي يبقي دائما دون المستوي لكن بإمكانها تحرير ادّخار عام يسمح للدّولة النّهوض بالمشاريع الّتي طالما خطّطت لها لكن عجزت عن تنفيذها نظرا لنقص وسائل التّمويل. الملفت للانتباه هو أنّ الضريبة المباشرة الّتي لم تجد مكانها لحدّ الآن في النّظم الضّريبية للدّول النّامية تحرّر ادّخار كلّي أكبر ممّا تحرّره الضّريبة غير المباشرة والّتي حظيت بالاهتمام الأكبر من طرف هذه الدّول. بإمكان الجباية أن تكون وسيلة فعّالة لتعبئة الادّخار عن طريق زيادة العبء الضّريبي وباللّجوء أكثر إلى الضّرائب المباشرة، وبما أنّ الادّخار لا يتكوّن تلقائيا أمام عدم قدرة القطاع الخاص على تعبئته فإنّ اللّجوء إلى الادّخار العام يفرض نفسه ومنه تعتبر الضّريبة الأداة الأساسية لتكوين هذا الادّخار. كذلك على غرار عدم مرونة هياكل الاستهلاك والعوامل المحدّدة للادّخار، تعبئة الادّخار

بإمكانها أن تكون أحسن عن طريق الضّريبة المباشرة منه عن طريق الضّريبة غير المباشرة. في الواقع إنّ الادّخار ليس غاية في ذاته فهو لا يستفاد منه إلاّ في الحالة الّتي يستعمل فيها بطريقة منتجة وفعّالة. في آخر المطاف لا يسعنا إلاّ أن نشكّ ونرتاب في مقدرة وإرادة القطاع الخاص على تعبئة الادّخار واستثماره بصفة منتجة وفي أثر أو مفعول الجباية على مستوى وحوافز الادّخار لدى هذا القطاع. ولو أمعنّا النّظر إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدّول، يظهر لنا بوضوح أنّه لا يمكننا أن ننتظر من ذوي الدّخول المرتفعة تقديم حجم مهمّ من الادّخار، أمام عدم القدرة أو بالأحرى فشل القطاع الخاص في تعبئة الادّخار بصفة إرادية وفعّالة وجب على الدّولة ضرورة تبنّي هذا الدّور عن طريق إحلالها محلّ القطاع الخاص.

النتـــائج:

- يرجع السّبب الرّئيسي في عدم عدالة السّياسة الضّريبية في الجزائر في الوزن العالي للضّرائب غير المباشرة بالنّسبة للضّرائب المباشرة، فالمكانة المتفوّقة للرّسم علي القيمة المضافة يجعل ثقل أهمّ الضّرائب علي النّفقات وليس علي المداخيل وبما أنّ أصحاب المداخيل العليا لا يستهلكون إلا جزء من دخلهم فإنّ هذا يؤدّي إلي فرض ضريبة ثقيلة علي أصحاب المداخيل الضّعيفة والمتوسّطة الّذين يستهلكون الدّخل كلّيا. في هذه الحالة نقول أنّ مبدأ تصاعدية الضّرائب لا يلعب دوره.من هنا يجب عدم تكليف الجباية غير المباشرة وخصوصا الرسم على القيمة المضافة بمهمة إعادة توزيع المداخيل فهدا الأمر ليس من إختصاصها إذ للقيام بمثل هده المهمة يوجد أدوات أكثر إتقان في مجال الضرائب المباشرة.

- النّتائج من وجهة نظر الإدارة الضّريبية هي تفضيل البساطة في الجباية فيما يخصّ تحديد وتقييم المادّة الضّريبية، كما يجب أن يكون حساب و تحصيل الضّريبة سهلا و بسيطا. يظهر من هذا أنّ الضّرائب الأكثر بساطة هم الأكثر تناسبا مع البلدان النّامية، لكن هذه الضّرائب لم تنجح أبدا في التّخفيف من عدم المساواة الاقتصادية أو التّقليل من أهمّية المصادر المخصّصة للاستهلاك الكماليات الاجتماعية غير الضّرورية كما يمكن أن تقوم بها الضّريبة التّصاعدية على المداخيل أو على الثّروة.

المراجـــع:

- Bobe Bernard et Pierre Llau, Fiscalité et Choix Economique , , Calmann - Lévy 1978 France.
- Boussetta Mohammed,, Fiscalité et Développement , Eléments D'analyse et de Politique Fiscale , Thèse de Doctorat r, Septembre 1981 .
- Ganngé E., le financement du developpement Economique , P.U.F, Paris 1969,
- Good R., L'efficacité de la Politique Fiscale , 3eme Conference de Rehoveth , Dunod, Paris 1967
- hilipLoic P , Finances Publiques, 5ème édition Cujas , Paris 1995
- Hubert brochier, les problemes de l'impot indirect dans les p.v.d, Revu de Science Financiére - T. LVII , n°3.
- Keynes J.M., Théorie Générale de L'emploi, de L'interet et de la Monnaie, Tr.Fr Payot, Paris 1949.
- Mendes Pierre-France, Epargne Volentaire et Epargne Forcée, Conférence faite le 2Décembre 1952,.
- Mill J.S., cité par J.C.Dichamps dans, Comportements Economiques et Distorsions Fiscales; PLLF, Paris 1960.
- Samuelson Alain, Les Grands Courants de la Pensée Economiques , 2ème édition O.P.U, 1993 .
- Tahari A. The impart of Taxation on saving and consumption in developing countries AParadox ? 29 Mars 1979.

Viney .B.Fiscalité et developpement BIIAP , N°4, 1967